مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أزمة التضخّم العالمية لعام 2022 وأثرها على الاقتصاد العراقي

د. وجدان فالح حسن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

أزمة التضخُّم العالمية لعام 2022 وأثرها على الاقتصاد العراقي

د. وجدان فالح حسن *

الملخَّص:

- ساهمت السياسات المالية التي رافقت الاستجابة لوباء (كورونا)، منها سياسات تخفيف عبء الديون، واستدانة الحكومات سواءً من الداخل أم الخارج إلى زيادة الضغوط المالية على حكومات الدول في العالم.
- أدَّت تبعات الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من (40%) في الربع الأول من العام الحالي والغاز بنسبة (112%)، والفحم بنسبة (261%)، كما أنَّ أسعار المواد الغذائية في ارتفاع منها أسعار القمح التي وصلت نسبة الارتفاع فيها إلى (78%)، والزيت (63.2%) وهذه الزيادات ستلقي بظلالها حتماً على التضخُّم في العالم.
- ستدفع أزمة المناخ في العالم إلى تبني إستراتيجيات، وتحويل للنفقات فضلاً عن حاجة البلدان إلى تحقيق الأمن الغذائي، ممَّا يعني أنَّ النفقات سترتفع باتجاهات مختلفة تدفع نحو انعكاسات تضخمية تؤثر على الاقتصادات في العالم.
- زاد البنك الفدرالي الأمريكي من عرض النقد بحدود (40%) في سنتين، ممَّا أثَّر على عرض النقد في العالم؛ لأنَّ الدولار عملة عالمية.
- مع رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا إلى نسب مرتفعة جداً تصل إلى (75%) في أمريكا إلا أنَّها لم تسعف في تخفيف الآثار التضخُّمية للأزمات العالمية.
- سيعاني العراق من أزمة مركَّبة بفعل الضغوط التضخُّمية، فهو من جهة سيعاني من التضخُّم المستورد، ومن جهة فإنَّ للسياسات الحكومية التقشفية مع عدم القدرة على تمرير الإصلاحات الاقتصادية؛ بسبب الأزمة السياسية فإنَّ الآثار ستكون أكبر أثراً.

* جامعة ميسان .

- سيكون لأزمة التضخُّم العالمية آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، وإن بدت للوهلة الأولى مفيدة؛ لأنَّها أدَّت إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن الجوانب الأخرى فيها ستؤدِّي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد العراقي في ظل عدم مقدرته على استيعاب الطلب المتنامي، وضعف قطاعاته الزراعية، والصناعية التي يجب أن تواكب هذا التزايد في الطلب.

المقدمة:

شكَّلت جائحة كورونا (COVID 19) وما لحقها من تداعيات اقتصادية أزمة مترامية الأطراف ضربت مدياتها الدول في العالم كله، فقد أنتجت ضغوطاً قصوى على اقتصاداتها، وما تبعها من آثار اقتصادية نتيجة سياسة الإغلاق التي اتبعتها الدول للتعامل مع الجائحة والسيطرة على انتشارها الواسع جداً، ممَّا ألحق خسائر كبرى على الأفراد والشركات على حدٍّ سواء، وهذا ما دفع الدول إلى اتباع سياسات تحفيز كبيرة، لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأفراد والشركات، فضخت الأموال إلى الأسواق وقللت أسعار الفائدة؛ لتحفيز الطلب الاستهلاكي للخروج من واقع الكساد الذي ألم بها، وهذا ما نجح للوهلة الأولى في تحفيز الطلب الاستهلاكي للأفراد حينما أصبحت القروض من دون فوائد تقريباً.

لكن هذه الحلول التي أقدمت عليها البنوك المركزية كانت الشرارة التي أيقظت الحريق، وهذا الحريق هو يمثِّل (أزمة التضخُّم) التي تضرب الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، تلك الأزمة العالمية والتي تعصف بالاقتصادات دون تمييز بين الدول الكبرى أو النامية، والتي على أثرها تراجعت الاقتصادات الواحدة تلو الأخرى، وخصوصاً النامية منها، ثم لتأتي الحرب (الروسية–الأوكرانية) أسهمت في أن تقفز أسعار المواد الأساسية وغير الأساسية والنفطية إلى مستويات قياسية لم تسجَّل منذ سنوات طويلة.

أدَّت هذه الارتفاعات المتلاحقة إلى أزمات أخرى لحقت بها، فارتفاع أسعار الطاقة (النفط والغاز) أدَّت إلى ارتفاع أسعار المحروقات، والتي بدورها أدَّت إلى توقف سلسلة الإمدادات؛ لارتفاع أسعار الوقود، ثم بعد ذلك ارتفاع تكاليف الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز الطبيعي والنفط، ممَّا رفع من تكاليف الإنتاج والنقل، وإلى جانب انقطاع سلسلة الإمدادات، جاءت العقوبات الدولية على روسيا لتكمل على البقية الباقية، إذ تسيطر روسيا وأوكرانيا على (30%) من الإمدادات

العالمية للحبوب، وتسيطر على أكثر من نصف السوق العالمية من زيت الطعام وغيرها، ولكي نفهم الموضوع بصورة أساسية يمكن أن نقسِّمه على المباحث الآتية:

المبحث الأول: أسباب أزمة التضخُّم العالمية لعام 2022.

يعرف التضخُّم على أنَّه «الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، وينتج عن الاختلال الناشئ بين قوى العرض والطلب، سواءً كان هذا الاختلال ناجماً عن زيادة كمية النقد المتداول بصورة تجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أم ناجماً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ممَّا يؤدِّي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات»[1].

إنَّ التضخُّم ظاهرة اقتصادية كلية، أي: إنَّه من ضمن جنبات الاقتصاد الكلي الناجم عن سياسات اقتصادية خاطئة، أو ضعف جهاز الإنتاج في الدولة، أو بسبب ظروف اقتصادية خارج قدرة الدولة على استيعابها، ممَّا يشكِّل أحد أهم الأخطار التي قد تودي باقتصادات ناشئة أو نامية لمشكلات اقتصادية يطول وقت حل مشكلاتها في الاقتصادات المتقدمة.

وللوقوف على أهم أسباب الأزمة التضخُّمية الراهنة (أزمة العام 2022) يمكن أن نقسِّمها على مجموعة نقط، وعلى النحو الآتي:

أولاً: ارتدادات جائحة كورونا (COVID-19) في العام 2020.

اتبعت دول العالم -نتيجة للجائحة التي ألمت بها- مجموعة من الإجراءات، وعلى رأسها الإغلاق التام، وهذه السياسة أسهمت في تأثر الأعمال والوظائف تأثُّراً كبيراً، ففقدَ الآلاف وظائفهم واستُنزِفَت مدخراتهم، لذا أسهمت هذه السياسة في تأثُّر الأفراد والشركات على حدٍّ سواء تأثُّراً بالغاً، ممَّا انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية عموماً، ممَّا أدَّى إلى حدوث مشكلات على مستوى النمو الاقتصادي ودخول الدول في مرحلة ركود صعبة، وتراجع في مستويات نموها ونسبه.

وبالمثل، فإنَّ مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آثار الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، تبعاً لتوافر الموارد أو الطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها البلدان، فضلاً عن برامج الدعم المباشر للدخل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية على

1.عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990)، ص632.

نحو غير مسبوق بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصيغة مؤقتة، بما في ذلك تأجيل سداد الديون للأسر وقطاع الشركات[2].

كما تسبب الاستجابة الكبيرة –مع ضرورتها وفعاليتها في التخفيف من آثار الأزمة– في زيادة الدين الحكومي، وأدَّت إلى تجدُّد المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمُّل الديون، ووسعت هوة التفاوت بين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة، ففي عام 2020 شهدت (51) دولة من بينها (44) دولة من الاقتصادات والأسواق الصاعدة انخفاضاً في تصنيف أخطار الدين الحكومي (أي: تقييم الجدارة الائتمانية للبلد المعني)[3].

لذا صاحَبَ هذه السياسات ارتفاعاً في مستوى الدين الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فمثلاً الولايات المتحدة الأميركية ارتفع مستوى الدين الحكومي فيها من (200%) عام 1990 إلى (350%) عام 2022[4]؛ وهذا سيؤدِّي إلى رفع أسعار الفائدة شيئاً فشيئاً؛ ممَّا يدفع الأفراد والشركات عالي الاستدانة والمؤسسات المالية والحكومات كذلك إلى إعلان الإفلاس والتخلُّف عن السداد كما حدث في سيريلانكا مؤخراً.

ثانياً: الحرب الروسية–الأوكرانية (شباط / فبراير 2022).

أعلنت روسيا الاتحادية بدء عملياتها العسكرية ضد أوكرانيا في 24/2/2022، كتتويج لسلسلة من الأزمات بين البلدين منذ عام 2004 إلى يومنا هذا، ونَجَمَ عن هذه الحرب مجموعة من العقوبات الدولية أوقعت على روسيا، فضلاً عن العقوبات السابقة؛ نتيجة احتلالها لشبه جزيرة القرم وضمِّها إليها في آذار/ مارس 2022، ممَّا جعل الأوضاع الدولية تتفاقم سياسياً واقتصادياً سواءً في داخل روسيا أم في دول العالم الأخرى، إذ انعكست هذه العقوبات انعكاساً سلبياً على قطاعي الطاقة والسلع الغذائية، ممَّا دفع أسعارهما إلى الارتفاع ارتفاعاً قياسياً في مدة وجيزة، فارتفعت أسعار النفط والغاز عالمياً بصورة سريعة وكبيرة، وممَّا زاد من تفاقم المشكلة هو قرار روسيا بضرورة التعامل مع الدول المستوردة للطاقة منها بعملتها المحلية (الروبل) بعد ما استُبْعِدَت من نظام (جمعية

2. البنك الدولي، الفصل الأول: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد19–)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (آخر زيارة : 23 / 7 / 2022)، WDR 2022 Chapter 1. الفصل الأول (albankaldawli.org)

3. المصدر السابق.

4. نورول روبيني، الديون العالمية المصحوبة بركود تضخمي تلوح في الأفق، سلسلة الرصد الإستراتيجي، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، حزيران 2022)، ص35.

الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT)[5(*)] العالمي، ممَّا شكَّل ضغطاً مضافاً للضغوط التي تعاني منها الدول التي تتعامل مع روسيا، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي.

وتُشير تقديرات البنك الدولي إلى أنَّ معدل النمو العالمي سينخفض بفعل هذه الحرب إلى (3.6%) في عامي 2023-2022 على التوالي، مقارنة بالتقديرات السابقة لهذين العامين بواقع (4.4%) و (3.8%) على التوالي وَفْقاً للتوقعات التي نُشِرَت في كانون الثاني/ يناير 2022، أي: قبل اندلا ع الأزمة[6].

ونتيجةً لهذه الحرب فالمتوقع -وَفْقاً لصندوق النقد الدولي- أنَّ معدلات التضخُّم العالمي سيرتفع، وخصوصاً في أسعار الغذاء والطاقة، ليصل معدل التضخُّم السنوي في عام 2022 إلى (5.7%) للاقتصادات المتقدمة، و(8.7%) في الاقتصادات الناشئة والنامية، مقارنة بـ(3.9%) و(5.9%) وَفْقاً لتوقعات كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، وحذَّر الصندوق من أنَّ الحرب الحالية ستؤدِّي إلى تزايد احتمالات اندلا ع الاضطرابات الاجتماعية في أنحاء مختلفة من العالم[7].

كما أورد صندوق النقد الدولي في تقريره الفصلي الصادر في نيسان/ أبريل 2022، استمرار تفاقم أسعار الطاقة والغذاء حتى نهاية عام 2024، ومن المرجَّح ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة تفوق (50%) في العام 2022، قبل أن تتراجع في عامي 2024-2023 على التوالي[8].

وسيبلغ متوسط سعر خام برنت أكثر من (100) دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى له من

5(*). نظام(SWIFT): هو نظام مالي عالمي يسمح بانتقال سلس وسريع للمال عبر الحدود، وكلمة (SWIFT) هي اختصار لـ(جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، وقد أنشئ هذا النظام عام 1973 ومركز هذا النظام بلجيكا، ويربط هذا النظام (11) ألف بنك ومؤسسة في أكثر من (200) دولة، ولكنه ليس مصرفاً عادياً، فهو نظام مراسلة فوري يخبر المستخدمين بموعد إرسال المدفوعات وتسلمها، ويرسل أكثر من 40 مليون رسالة يومية، إذ يُتداول تريليونات الدولارات بين الشركات والحكومات، أنشئ نظام (SWIFT) من قبل مصارف أمريكية وأوروبية، كانت ترغب في ألَّا تسيطر مؤسسة واحدة على النظام المالي وتطبق الاحتكار، والشبكة الآن مملوكة بصورة مشتركة لأكثر من (2000) بنك ومصرف ومؤسسة مالية، ويشرف عليها البنك الوطني البلجيكي، بالشراكة مع البنوك المركزية الكبرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا، ويساعد نظام سويفت في جعل التجارة الدولية الآمنة ممكنة لأعضائها.

6.صدمات الحرب: اتجاهات الاقتصاد العالمي 2022 بين تباطؤ النمو وتفاقم التضخُّم، إعداد هدير خالد، سلسلة رؤى عالمية، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 21، حزيران/ يونيو 2022)، ص4.

7. المصدر نفسه ، ص4.

8. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تحدث انتكاسة في التعافي العالمي، (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، نيسان/ أبريل 2022)، ص3.

عام 2013، فضلاً عن ارتفاع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا بأكثر من الضعف في عام 2022 مقارنة بالعام 2021، كما تُعدُّ كلٌّ من روسيا وأوكرانيا مجتمعتينِ من أهم منتجي السلع الغذائية في العالم، خصوصاً فيما يتعلَّق بـ(الشعير، والقمح، والذرة)، إذ تستحوذ الدولتان على (19%) و(14%) و(4%) على الترتيب لهذه المحاصيل من إنتاج هذه الحبوب عالمياً، ممَّا يشكِّل أكثر من ثلث الإنتاج العالمي للحبوب، كما أنَّ الدولتين تسيطران على أكثر من (50%) من الإنتاج العالمي من زيت الطهي[9]؛ وبفعل العقوبات والحظر الذي أقامته الدول المتقدمة ضد روسيا، صُدِمَ العالم بارتفاع مهول لأسعار هذه المنتجات.

وبدورها فقد زادت أسعار النفط الخام إلى أكثر من (40%) في الربع الأول من عام 2022، وَفْق تقديرات منظمة الأوبك، فيما زادت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة (112%)، وزيت التدفئة (127%)، والغاز بنسبة (74%)، والفحم بنسبة (261%)، كما سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً كبيراً، فقد ارتفعت أسعار القمح (78%)، وزيت النخيل بنسبة (63.2%)، والشوفان بنسبة (96,8%)، والذرة (36,3%)، والرز بنسبة (24.3%)[10].

كما ارتفعت أسعار المواد الخام والمعادن ارتفاعاً كبيراً، إذ سجلت أسعار الليثيوم ارتفاعاً بنسبة (265.8%)، والنيكل بنسبة (117%)، والمغنيسيوم بنسبة (155.5%)، والقصدير بنسبة (71%)، والكوبالت (58.5%)، والألمنيوم بنسبة (58.4%)[11].

ونظراً لما تقدَّم؛ تُعدُّ الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ونشوب الحرب بينهما أهم الأسباب التي دفعت باتجاه تنامي هذا التضخُّم الجامح الذي ضرب الاقتصاد العالمي برمته.

ثالثاً: موجة الجفاف العالمية ومعاناة الدول وخصوصاً الزراعية منها.

تُعدُّ أزمة المناخ من أهم الأزمات التي تواجهها دول العالم وسيطول مداها وتأثيرها لسنوات طوال إن لم تعالجها دول العالم مجتمعة، لِما لها من آثار مدمرة على الأوضاع المعيشية والاقتصادية مستقبلاً، ومع التحذيرات التي تطلقها كل حين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات

9. المصدر نفسه، ص3.

10. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار السادس عشر (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، نيسان/ أبريل 2022)، ص8.

11.المصدر نفسه، ص8.

المتخصصة المعنية بالمناخ، إلا أنَّ الدول الصناعية وغير الصناعية لم تلتزم بأهم الاتفاقيات المناخية وعلى رأسها (بروتوكول كيوتو 1997) الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام 1992، والذي دخل -أي: البروتوكول- حيّز التطبيق عام 2005، كذلك عدم التزام الدول باتفاق باريس للتغيُّر المناخي عام 2015، والذي دخل حيّز التنفيذ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016؛ لا بل إنَّ الولايات المتحدة الأميركية انسحبت من الاتفاق في 4/11/2019 بموجب المادة (28/1) من الاتفاقية التي أتاحت للأعضاء الانسحاب، ودخل الانسحاب حيّز التنفيذ في 4/11/2020 بموجب المادة (28/2) وَفْق إعلان منظمة الأمم المتحدة حينها[12].

ونتيجة لذلك لم تضع هذه الاتفاقيات والبروتوكولات -التي ذكرنا أهمها ولم نذكرها كلها- في تقليل الانبعاثات والاحتباس الحراري، ممَّا دفع الوضع المناخي إلى درجة حرجة، ممَّا أثَّر بدوره في تناقص معدلات هطول الأمطار وموجات الجفاف قلَّ نظيرها في تاريخ الكرة الأرضية، واليوم يعاني العالم من هذه الموجات التي لا يمكن إيقافها، وتقف جميع الدول بموقف العاجز إزاءها.

فعلى سبيل المثال تشهد موجة جفاف متصاعدة، مع انخفاض في معدلات هطول الأمطار في مناطق مختلفة من البلاد، تسبب ذلك في تعرض مساحات شاسعة من المزروعات والغابات للجفاف، إذ تواجه هذه الموجه منذ حزيران/ يونيو 2018 إلى الآن، وتُعدُّ الأسوأ في تاريخ ألمانيا، ولم تسجل هكذا موجة جفاف فيها منذ عام 1766[13].

كما أنَّ موجة الجفاف ضربت كل من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وغيرها من الدول الأوروبية وتسببت بهلاك ثلث محاصيل هذه الدول كما هم متابع الآن، كذلك أصدرت منظمة الأمم المتحدة قائمة بالمناطق التي تعاني الجفاف والتصحر تحت عنوان (بيان حقائق: الجفاف وآثاره الاجتماعية والاقتصادية)، أنَّ (70) دولة في العالم تتأثَّر بالجفاف، وهناك (500) مليون إنسان يعيشون في المناطق المتأثِّرة بالتصحُّر، وهناك انخفاض بمقدار (4-6%) من إنتاج القمح عالمياً لكل ارتفاع

12. الولايات المتحدة الأميركية تخطر الأمم المتحدة بانسحابها من اتفاق باريس لتغير المناخ، أخبار الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 4 /11/2019، على الرابط (آخر زيارة 23/7/2022): https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043131

13. خبراء: ألمانيا تتعرض الى أسوأ موجة جفاف منذ عام 1766، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 23 /6/2022، على الرابط (آخر زيارة 23/7/2022):
https://www.dw.com/ar/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-

بمقدار (درجة مئوية واحدة)، وأنَّ تكاليف الولايات المتحدة الأميركية لوحدها (1.75) تريليون دولار منذ عام 1980 لغاية 2020، وأن المدة 2015 ـ 2019 كانت هناك خسائر بقيمة (69) مليار دولار[14].

دفعت مثل هذه الأوضاع باتجاه أن يقل إنتاج المحاصيل الزراعية الضرورية والأساسية لحياة الإنسان، ممَّا جعل الأمر يهدِّد بكارثة غذائية كبرى، وممَّا فاقم الوضع أكثر –كما مر علينا سابقاً– الحرب في أوكرانيا التي أسهمت في نقص الإمدادات الخاصة بالمواد الغذائية، وارتفاع أسعارها ارتفاعاً مضطرداً وسريعاً، وهو ما جعل التضخُّم ينمو نمواً كبيراً على المستوى العالمي.

رابعاً: السياسات المالية للبنوك المركزية وخصوصاً الدول الكبرى.

في الأوقات الذي كانت دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء تتوقع أن تتخلَّص من آثار أزمة جائحة كورونا، وأنَّ إنهاء سياسة الإغلاق وفتح الحدود مرة أخرى والتبادل التجاري غير المقيد سيخلصها من واقعها السيِّئ بفعل هذه الجائحة، فالركود الاقتصادي الذي خيم على سنتي (2020 ـ 2021)، لذا حاولت الحكومات عبر بنوكها المركزية معالجة الأوضاع وهذا الركود عبر ضخ مئات المليارات عبر سياسة (الضخ المالي لتحفيز الطلب)، على أمل أن تسهم هذه الإجراءات في تحريك العجلة الاقتصادية التي تعاني من التوقُّف.

لكن الصدمة الكبرى كانت في أنَّ هذه السياسة التي ظنت أنَّها طوق النجاة لاقتصاداتها حفزت الآثار التضخُّمية، فبفعل تحفيزها للطلب الاستهلاكي ونجاحها في ذلك، وبطء سلاسل التوريد (الإمداد) العالمية تحول هذا الطلب المرتفع في ارتفاع في الأسعار ارتفاعاً مفرطاً؛ لنقص المنتجات أو شحها من الأصل.

فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأميركية، حذَّر وزير الخزانة الأميركية السابق (لاري سمر) في آذار/ مارس 2021 من أنَّ خطة الإنقاذ التي وضعها الرئيس الأميركي (جو بايدن) ستؤدي حتماً إلى (تسخين الاقتصاد)، لقد فعل ذلك على أساس أنَّه يأتي على رأس استجابة

14. بيان حقائق: الجفاف وآثاره الاجتماعية و الاقتصادية، الأمم المتحدة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (آخر زيارة 23/7/2022): https://www.unccd.int/sites/default/files/2020-03/IWGDrought-Factsheets_AR-final.pdf

سياسة ميزانية الحزبين البالغة (3) تريليون دولار لعام 2020، لمواجهة الجائحة، فإنَّ حافز (جو بايدن) البالغ (1.9) تريليون دولار سيعني أنَّه في غضون عامين ستلقى الاقتصاد الأميركي تحفيزاً للميزانية يبلغ تقريباً (5) تريليون دولار، أو حوالي (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكبر حافز مالي للدولة في أوقات السلم على الإطلاق[15].

وبذلك يكون المسؤول الأكبر عن مشكلة التضخُّم هو (الاحتياطي الفيدرالي الأميركي) ورئيسه (جيروم باول)، ففي الوقت الذي يتعافى الاقتصاد فيه من الركود، يتلقى أكبر دفعة تحفيز في تاريخه، كما أنَّه أبقى معدلات الفائدة عند الحد الأدنى المقارب للصفر، وبذلك سمح للعرض النقدي بالتوسع دون قيود أو سيطرة منه عليه، ليرتفع عرض النقد إلى (40%) في عامين، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار في سوق الأوراق المالية وسوق الإسكان، واصل (الاحتياطي الفيدرالي)، فضلاً عن السيولة إلى الأسواق عبر الاستمرار في شراء (120) مليار دولار شهرياً من سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري[16].

وبفعل الارتباط الاقتصادي المعولم بين الاقتصادات الدولية في الوقت الراهن، انتقلت هذه الأزمة إلى دول العالم المتقدمة ومنها إلى النامية، بفعل الدولار الأميركي والسيطرة الأميركية على الاقتصاد العالمي، وكذا فعلت البنوك المركزية في الدول الأخرى فتراكمت المشكلات شيئاً فشيئاً دون سيطرة منها على الأوضاع والارتفاع المستمر للأسعار ممَّا فاقم أزماتها التي تعاني منها، فبين أزمتها والأزمة التي انتقلت إليها من الولايات المتحدة، أضحت عاجزة أمام هذا الارتفاع. ونتيجة لهذه الظروف التي أدت إلى اندلا ع الأزمة، كانت هناك آثار كبيرة وواضحة على اقتصادات الدول بأجمعها، حاولت الدول أن تجابهها كل على حِدة أو مجتمعة، سنتعرض إليها في المبحث المقبل.

15.ديزموند لايمان، الأرقام لا تكذب: الاقتصاد الأميركي في مأزق، سلسلة ترجمات مركز حمورابي، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 6/6/2022)، ص3.
16. المصدر نفسه، ص 3.

المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن التضخُّم وسياسات الدول في التعامل معه.

على خلاف ما كان متوقعاً تحولت خطة التحفيز التي اتبعتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والمليارات الضخمة التي ضختها البنوك المركزية في اقتصاداتها إلى وقود لأزمة التضخُّم التي تعاني منها الاقتصادات العالمية في الوقت الراهن وبغية الوقوف على حجم الأزمة والحلول التي اتبعتها الدول يمكن أن نفصله على النحو الآتي:

أولا: آثار أزمة التضخُّم (الاقتصادات الكبرى أنموذجاً).

قفز التضخُّم في الولايات المتحدة الأميركية مسجلاً أعلى مستوى له منذ نحو (39) عاماً في شهر كانون الأول/ ديسمبر2021، ممَّا يلقي مزيداً من الضغوط والتطورات على مشهد الاقتصاد العالمي. وسجَّل معدل التضخُّم ارتفاعاً بنسبة (6.8%) خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020، كما ارتفع التضخُّم الشهري بنسبة (0.8%) ليأتي متجاوزاً التوقعات، كذلك الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات مثل أسعار الطاقة والطعام دفع مؤشرات التضخُّم نحو تحقيق مستويات قياسية[17].

ليستمر التضخُّم في الارتفاع ليصل في تموز/ يوليو 2022 إلى مستوى قياسي، فقد قفزت أسعار المستهلكين وَفْقاً للبيانات الصادرة عن مكتب (إحصاءات العمل) في 13/7/2022 بنسبة (9.1%) على أساس سنوي، وهو المعدل الأعلى منذ أكثر من (40) عاماً، وأعلى من القراءة السابقة حينما ارتفعت بنسبة (8.6%) في أيار/ مايو2021، كما أنَّه أعلى بكثير من نسبة (8.8%) التي توقعها الاقتصاديون[18].

إذ كانت معظم هذه الزيادة في حزيران/يونيو 2022 بقفزة في أسعار البنزين، والتي ارتفعت بنحو (60%) على مدار العام، وواجه الأميركيون ارتفاعاً قياسياً في سوق الوقود في الشهر

17. خالد المنشاوي، هل يزحف الاقتصاد العالمي نحو التضخم المدمر في 2022، صحيفة (إندبندنت بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت (12/1/2022)، على الرابط (آخر زيارة 24/7/2022):
https://www.independentarabia.com/node/291251/%D8%A7%D9%82%D8%A

18. تسجيل أعلى مستوى للتضخم في الولايات المتحدة في 40 عاماً مدفوعاً بأسعار النفط القياسية، شبكة (CNN بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) 14/7/2022، على الرابط (آخر زيارة:24/7/2022):
https://arabic.cnn.com/business/article/2022/07/14/cpi-inflation-june

المذكور، إذ تجاوز المتوسط الوطني (5) دولارات للغالون (3.78 لتر) الواحد في جميع أنحاء البلاد، كما ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي (13.7%) و (38.4%) على التوالي لمدة (12) شهراً لغاية حزيران/ يونيو 2022، وعموماً ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة (41.6%) على أساس سنوي[19]. وتبيّن هذه المؤشرات حجم المأزق الذي وقع فيه الاقتصاد الأميركي في الوقت الراهن.

أمَّا في بريطانيا فالأمر محتدم أكثر، ففيها ارتفع التضخُّم إلى (9.4%) وهو الأعلى فيها منذ (40) عاماً، ووَفْق معطيات (الوكالة الوطنية للإحصاء) فإنَّ الأجور ارتفعت في شهر أيار/ مايو 2022 بنسبة (4.3%)، لكن عند احتساب قيمة التضخُّم يظهر أنَّ قيمة الأجور في البلاد تراجعت بنسبة (2.8%) مقارنة بالسنة التي سبقتها، وتوقعت (مؤسسة الحملة الوطنية للطاقة) أن تقترب أكثر من (8.2) مليون أسرة بريطانية من خط الفقر، ووَفْق المؤسسة نفسها فإنَّ (ثلث) الأسر البريطانية قد تجد نفسها أمام خطر الفقر الخريف المقبل (أي شهر أيلول/سبتمبر)؛ لعدم قدرتها على دفع فاتورة الطاقة[20].

لذا فإنَّ الإضرابات طالت كل مفاصل الحياة في بريطانيا، وما تزال الأمور تتفاقم تفاقُماً سيئاً، ممَّا دفع (بوريس جونسون) ووزارته إلى الاستقالة، بعد أن تسببت بتفاقم الأوضاع تفاقُماً رهيباً، وأُلقِيَ اللوم عليها بصورة كبيرة فيما يحدث حالياً، لكن حتى بعد استقالة الحكومة ما تزال الإضرابات مستمرة في الدولة على خلفية الأوضاع المعيشية المتردية هناك.

أمَّا في دول الاتحاد الأوروبي فقد كشفت بيانات رسمية حديثة عن معدل التضخُّم الأوروبي، الذي ارتفع ليسجل أعلى مستوى له في (24) عاماً مع ارتفاع أسعار الطاقة، إذ ارتفعت أسعار المستهلكين بأسرع وتيرة لها منذ عام 1997، وبلغ معدل التضخُّم السنوي في (19) دولة تتعامل باليورو بما في ذلك (ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا) مستوى (4.9%) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، مدفوعاً بصورة أساسية بارتفاع أسعار الطاقة وَفْقاً لـ(مكتب الإحصاء) التابع للاتحاد الأوروبي، وهو أعلى معدل منذ عام 1997 (كما تقدَّم). حينما بدأ الاتحاد الأوروبي بجمع

19. المصدر السابق.

20. غلاء الأسعار وتضخم قياسي: بريطانيا تواجه أكبر موجة إضرابات واحتجاجات في تاريخها، قناة الجزيرة القطرية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) 28/7/2022، على الرابط (آخر زيارة 28/7/2022):
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/7/28/%D8%BA%D

البيانات استعداداً لإطلاق عملة (اليورو الموحدة) بعد ذلك بعامين[21].

وفي ظل تزايد أسعار الطاقة العالمية وأمن الطاقة في الوقت نفسه، فكانتا القناة الرئيسة التي تمر عبرها تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية إلى اقتصاد منطقة اليورو، نظراً لأنَّ معظم البلدان الأوروبية تستورد الطاقة استيراداً رئيساً من روسيا، ويمثِّل ارتفاع الأسعار العالمية صدمةً سلبيةً لمعدلات التبادل التجاري، ممَّا سيؤدِّي إلى تباطؤ النمو وتراجع الإنتاج المحلي؛ بفعل نقص الطاقة، وعدم قدرة المصانع على دفع فواتير الكهرباء، فضلاً عن الأزمة التي صاحبت نقص الغاز المشغل الأساس لأغلب المحطات، ممَّا ينذر بتراجع خطوط الإنتاج تراجعاً واضحاً، أو ارتفاع التكاليف، وهذا معناه ارتفاع في الأسعار ودعم التضخُّم بصورة كبيرة، كذلك انقطاع سلاسل الإمداد بفعل نقص الوقود أو ارتفاع أسعاره أثَّر سلبياً على كثير من الصناعات (وخصوصاً قطاع السيارات)[22].

لذا، فإنَّ الظروف الاقتصادية في البلدان الكبرى والنامية على حد سواء هي أجواء معاناة وترقب؛ لأنَّ الأمور متجهة إلى التفاقُم، ما لم تُقدم على حلول ناجعة تسيطر بها على التضخُّم، أو على الأقل إيقافه عند هذا الحد على أقل تقدير، لذا وضعت الدول كلها مجموعة حلول كل وَفْق قوته ومقدرته، وهذا ما سنفصِّله لاحقاً في البحث.

ثانياً: سياسات الدول الكبرى في مواجهة أزمة التضخُّم.

من المعروف لدى المختصين أنَّ هنالك مجموعة من الإجراءات لمواجهة أي أزمة تضخُّم ممكن أن تعصف بأي اقتصاد عالمي، وتتراوح بين إجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية، فالسياسة المالية تتمحور في خفض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وفرض الضرائب تحت أي مسمى، وبين إجراءات السياسة النقدية عبر زيادة معدلات الفائدة وتقليل مدد سداد القروض، كذلك عمليات السوق المفتوحة وبيع السندات للجمهور أو المؤسسات؛ لتقليل كتلة النقد في التداول أو في السوق، ومن أجل التأثير على دالة الطلب لدى المستهلك والشركات، وعلى هذه الحقائق سنتعرف إلى الإجراءات التي اتبعتها الدول في الوقت الراهن اقتصادياً.

21. خالد المنشاوي، مصدر ذُكِرَ سابقاً (الإندبندنت).
22. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص4.

في الولايات المتحدة الأميركية أقدم البنك الاحتياطي الفيدرالي في حزيران/ يوليو2022 على رفع سعر الفائدة إلى (75) نقطة أساسية، في قرار غير مسبوق منذ العام 1994، وبهذا القرار تستقر أسعار الفائدة عند نطاق (1.50-1.75%)، ويتوقع مسؤولو البنك الفيدرالي أن يرتفع معدل الفائدة إلى (3.4%) بنهاية عام 2022، وإلى (3.8%) في عام 2023، وهو تحول كبير في توقعات آذار/ مارس أنَّ المعدل سيرتفع إلى (1.9%) في عام 2022، وذكر البنك الاحتياطي الفيدرالي في بيانه بتاريخ 15/6/2022 «أنَّ التضخُّم ما يزال مرتفعاً في الأسواق الأميركية، ممَّا يعكس اختلالاً واضحاً في العرض والطلب، وارتفاع أسعار الطاقة وضغوط أسعار سائر السلع الأساسية[23]. هذه الزيادة الأولى.

أما الرفع الثاني لسعر الفائدة فهو بتاريخ 27/7/2022، حينما قرر البنك الاحتياطي الفيدرالي رفع سعر الفائدة مرة أخرى (75) نقطة أساسية أيضاً بقرار (غير مفاجئ) محاولة منه للسيطرة على التضخُّم الذي يضرب الاقتصاد، وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (جيروم باول) «إنَّ الخطر الأكبر على الاقتصاد سيكون التضخُّم المستمر، وليس الانكماش الاقتصادي»، فيما دعا الاقتصاديون الأمريكان (البنك الفيدرالي) إلى تنفيذ عملية توازن دقيقة، وإلا فإنَّ إستراتيجيته الحالية ستؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين ما يزال التضخُّم ينمو[24]. كانت هذه الإجراءات ممَّا أقدمت عليه الولايات المتحدة الأميركية، أمَّا بخصوص الدول الأخرى فاتبعت الإجراءات نفسها، مثل: بريطانيا، ودول الخليج العربي، وشرق آسيا . أمَّا أوروبا وخصوصا دول اليورو فقد تأخَّرت نوعاً ما في الاستجابة وهذا ما حملها تبعات أكبر من غيرها.

ففي بريطانيا التي تماشت مع الإجراء الأميركي عبر إجراءات حاكم بنكها المركزي، فقد رفع سعر الفائدة بنسبة بمقدار (25) نقطة، وكانت أسعار الفائدة ارتفعت من أدنى مستوى تاريخي لها عند (0.1%) في كانون الأول/ ديسمبر2021 إلى (1.25%) في حزيران/ يونيو2022،

23. أكبر زيادة منذ نحو ثلاثة عقود .. الفيدرالي الأميركي يرفع سعر الفائدة 75 نقطة أساس ودول تعلن قرارات مماثلة، موقع الجزيرة مباشر، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 15/6/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022):
https://mubasher.aljazeera.net/news/2022/6/15/%D8%A7%D9%84%D9%

24.الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرفع سعر الفائدة 75 نقطة أساس للمرة الثانية في غضون شهور، شبكة (CNN بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) 27/7/2022، على الرابط (آخر زيارة:27/7/2022):
https://arabic.cnn.com/business/article/2022/07/27/fed-meeting-interest-rates-75-basis-points

بعد خمس زيادات متتالية في أسعار الفائدة[25]؛ كذلك حذا البنك المركزي الأوروبي (يتكون من 25 عضواً) حذو نظيريه الأميركي والبريطاني ورفع سعر الفائدة بمقدار (50) نقطة أساسية، وهي أول زيادة منذ (11) عاماً، والأكبر منذ عام 2000[26]، في الوقت الذي تتعرض فيه إيطاليا إلى أزمة سياسية وبيئية واجتماعية مركبة، أدَّت إلى استقالة الحكومة، وحل البرلمان في إيطاليا، والدعوة لانتخابات مبكرة في أيلول/سبتمبر 2022.

تمحورت هذه الإجراءات حول القيام بإجراءات السياسة النقدية من قبل الدول الكبرى والاقتصادات المتقدمة التي تتحمل الضغط، ولديها الموارد والإمكانات للتعامل مع الأزمة، حتى لو طالت أكثر من الوقت الراهن، أمَّا الإجراءات التي اتبعتها الدول أقل تطوراً وتقدماً، فقد لجأت إلى إجراءات من نوع آخر، وسنتكلم عنها ونفصلها على النحو الآتي.

في ظل الصراع المحتدم في أوكرانيا وارتفاع أسعار السلع الأساسية، أقدمت روسيا وهي ثاني أكبر مصدِّر للحنطة في العالم على فرض حظر مؤقت على صادرات القمح، وأعقبها مصدرون أصغر حجماً مثل كازخستان وتركيا، وفي أوائل حزيران/ يونيو 2022 فرض (22) بلداً قيوداً على صادرات القمح تغطي (21%) من تجارة الحبوب عالمياً، وأدَّت هذه القيود إلى زيادة بنسبة (9%) في أسعار القمح[27].

والقيود المفروضة على الصادرات ليست التدابير التجارية الوحيدة التي تتخذها الحكومات استجابة لارتفاع الأسعار، وتقوم بعض البلدان بخفض الرسوم الجمركية، أو تخفيف القيود المفروضة على الواردات، فعلى سبيل المثال زادت (تشيلي) الخصومات على الرسوم الجمركية على القمح،

25. هل تشهد بريطانيا أكبر ارتفاع لأسعار الفائدة في 25 عاما؟ صحيفة (إندبندنت بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت (30/7/2022)، على الرابط (آخر زيارة 30/7/2022):
https://www.independentarabia.com/node/356936/%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8F

26. المركزي الأوروبي يزيد الفائدة 50 نقطة: الأولى منذ 2011 والأكبر منذ 22 عاماً، موقع صحيفة (العربي الجديد) اللندنية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 21/7/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022): المركزي الأوروبي يزيد الفائدة 50 نقطة لأول مرة منذ 2011 (alaraby.co.uk)

27. ماري بانغيستو وأكسل فان تروتسينبيرغ، القيود التجارية تشعل أسوأ أزمة غذائية منذ عشر سنوات، مدونات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 7/6/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022):
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alqywd-altjaryt-tshl-aswa-azmt-ghdhayyt-mndh-shr-snwat

وفي العادة من المستحسن خفض القيود المفروضة على الواردات (وَفْق رأي المؤسسات التجارية الدولية)، لكن في حالة الأزمة فإنَّ التخفيضات المؤقتة على الواردات تفرض ضغوطاً تصاعدية على أسعار المواد الغذائية عبر زيادة الطلب؛ بسبب الخوف من ارتفاع أسعارها[28]؛ وهذا ما فعله العراق كذلك حينما خفَّض الرسوم الجمركية، وألغى أكثرها فيما يخص المواد الغذائية، لكن هذا لم يمنع من ارتفاع أسعارها في السوق المحلية؛ بسبب ضغوط الطلب المفرط تخوفاً من شحة المنتجات في الأسواق مستقبلاً من قبل المستهلكين.

ومن بين أكثر الدول المتضررة من هذه القيود التجارية البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، فبنغلادش مثلاً تستورد (41%) من القمح الذي تستهلكه من منطقة البحر الأسود، في حين تستورد الكونغو الديمقراطية (67%)، ولبنان تستورد (86%) من احتياجاتها من القمح من المنطقة نفسها[29].

وعن طريق ما عرضناه آنفاً فإنَّ الآثار الناجمة عن أزمة التضخُّم الحالية هي آثار كارثية على اقتصادات الدول كلها، لا، بل أطاحت بعديد من الاقتصادات من أمثال سريلانكا، كذلك الإجراءات المتبعة إجراءات آنية؛ لتفادي تفاقم الأزمة لا حلها، ونظراً لعدم حل الأزمة الأوكرانية حلاً جذرياً، وإنهاء العمليات العسكرية، وإحلال السلام فيها، فإنَّ أسعار المواد الغذائية والطاقة لن تتراجع إلا بفعل انخفاض الطلب فقط من قبل المستهلكين، وإلا فإنَّ الأوضاع تسير باتجاه التأزُّم والتفاقُم أكثر، فسلاسل الإمداد العالمية متعثرة بفعل الارتفاع في أسعار الوقود وعدم إمكانية توفيره بالصورة التي يرجعها إلى حالتها الطبيعية، كذلك الخوف كله من أنَّ العالم إذا ما تجاوز أزمة التضخُّم فإنَّه يسير باتجاه الركود؛ بفعل السياسات النقدية عالية الفوائد، والأزمة مرشحة لأن تكون ركوداً تضخُّمياً تشبه الأزمة التي ضربت العالم في سبعينيات القرن الماضي، ولها آثار كبيرة، وخصوصاً في البلدان النامية، وانعكاسات خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسائر فادحة، والعراق من ضمن البلدان المرشحة لمثل هذه الأزمة، وسنفصل ذلك في مبحثنا المقبل، وما الأخطار التي يمكن أن تحدث.

28. المصدر نفسه.
29. المصدر نفسه.

المبحث الثالث: آثار أزمة التضخُّم العالمية على الاقتصاد العراقي.

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ أزمة التضخُّم العالمية الراهنة ستؤثِّر على الاقتصاد العراقي تأثيراً كبيراً؛ لأنَّ الاقتصاد العراقي منكشف على الخارج بصورة تامة، فالمورد الأول للعراق اقتصادياً هو النفط، وفي الوقت نفسه فإنَّ البلد لم يستطع الاكتفاء الذاتي على الأقل في المنتوجات الإستراتيجية من مواد غذائية وحبوب الضرورية لحياة المواطن العراقي؛ بسبب ضعف القطاعات المسؤولة عن هكذا منتجات أو دمارها، سواءً في الزراعة أم الصناعة، وهذه أهم المشكلات التي تواجه أية سياسة اقتصادية عراقية حالياً أو مستقبلاً.

أولاً: صادرات النفط العراقي وأثرها في توفير الموارد المالية:

عانى العراق في السنوات الممتدة من (2014-2020) من تراجع الإيرادات النفطية، وبالنتيجة موازناته طوال هذه السنوات، لأسباب كثيرة يقف على رأسها تراجع أسعار النفط عالمياً، إذ وصلت الأسعار إلى أدنى مستوى لها آنذاك، فسعر برميل النفط العراقي وصل إلى (18) دولار وقتها، رافقها احتلال تنظيم (داعش الإرهابي) لمحافظات بأكملها في شمال البلد وغربه، وما رافقه من أزمة نزوح جماعية لأبناء المحافظات التي احْتُلَّت هرباً من بطش الإرهابيين، أو أثناء عمليات التحرير؛ بسبب المعارك في مناطقهم، لتشكِّل أكبر موجة نزوح داخلية في تاريخ العراق، وامتلأت معسكرات النزوح والمناطق بمئات الآلاف من النازحين والمهجَّرين، واستمرت عمليات التحرير حتى تموز 2017، بإعلان تحرير مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، رافق ذلك خسائر كبيرة في الأرواح والموارد، وما إن خرج العراق من هذا النفق الذي دفع بالحكومة إلى اعتماد سياسة تقشفية كبيرة، ليدخل في دوامة أزمة جائحة كورونا (COVID 19) التي ضربت جميع أنحاء العالم والعراق من ضمنها؛ وبسبب سياسة الإغلاق نتجت أزمة كساد جديدة قلَّلت من الطلب العالمي على النفط. ولأنَّ العراق (دولة ريعية بامتياز)، ولغرض الحصول على ما يرفد به موازناته لجأ إلى الاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي؛ ممَّا رفع مجمل الدين العام على الدولة العراقية.

فالتدهور الحاد في أسعار النفط (على سبيل المثال) عام 2020 بنسبة (40%) عن العام الذي سبقه 2019، دفع البرلمان العراقي إلى إصدار قانونين للاقتراض في العام 2020 لوحده[30].

30. مستشار الكاظمي يكشف عن ديون الثلاث سنوات ضمن إستراتيجية التسديد، وكالة الأنباء العراقية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، في 6/4/2022، على الرابط (آخر زيارة: 27/7/2022):
https://www.ina.iq/153087--.html

وعلى ذكر الديون العراقية، فالدين العراقي وَفْق ما ذكره مستشار رئيس مجلس الوزراء (د. مظهر محمد صالح) يبلغ مجموعه بقسميه الداخلي والخارجي فعلياً هو (79) مليار دولار، مشيراً إلى أنَّ الدَّين يمثِّل نحو (45%) من الناتج المحلي الإجمالي البالغ -وَفْق ما ذكر- (178) مليار دولار أميركي، مقسَّماً على الدَّين إلى (29) مليار دولار خارجي، على حين أنَّ الدَّين الداخلي هو (50) مليار دولار[31]. أمَّا الديون الخارجية فهناك مبلغ معلَّق لم تجرِ تسويته بموجب اتفاقية نادي (باريس) لتسوية المديونية الخارجية للعراق، ويعود إلى ما يسمى بديون قبل العام 1990، أو الديون (القذرة)؛ لأنَّها استخدمت لتمويل العراق في حرب الخليج الأولى، ويقدَّر بنحو (41) مليار دولار، والذي يقتضي -إن صحَّ الدَّين- أن يُخْصَم بنسبة (80%) فأكثر وَفْق شروط اتفاقية نادي باريس، بما لا يزيد عن (9-8) مليارات دولار[32]. بمعنى أنَّ مجموع الدَّين الكلي يعادل (120) مليار دولار في حال أصرت دول الخليج على استرجاع ديونها، أو (88) مليار دولار إذا ما وافقت على بنود اتفاق باريس؛ لتسوية ديون العراق ما قبل عام 2003.

كل هذا أضرَّ بالمؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق، فضلاً عن تراجع العوائد المتحصلة من النفط، ويتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي المعتمد على النفط أصلاً، ممَّا أضر بالاقتصاد العراقي، وتراجع الإنفاق الاستثماري إلى أقل الحدود، ممَّا أوقف المشاريع التي كان يعوَّل عليها كثيراً في دفع عجلة الاقتصاد، وانتشال البلد من واقعه المرير، ولبيان أهم المؤشرات في تلك السنوات يمكن أن نستعين بالجدول الآتي:

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة (لعام 2007) للسنوات (2013-2021) بآلاف الدنانير.

السنة	مقدار الناتج المحلي الإجمالي	مقدار النمو %
2013	174,990,175	6
2014	178,951,407	- 4
2015	183,616,252	- 2

31. المصدر السابق.
32. المصدر نفسه.

15	208,932,110	2016
- 2	205,130,067	2017
3	210,532,887	2018
6	222,141,230	2019
- 16	196,985,514	2020
غير متوفر	202,468,282	2021

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (آخر زيارة 24/7/2022):

https//:cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID108=

ومن البيانات الواردة في الجدول، نجد أنَّ العراق قد حقَّق نمواً سالباً في سنتي (2014، 2015) على التوالي؛ بسبب الأزمات التي ذكرناها سابقاً، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لسنتين متتاليتين، وهذا راجع إلى أنَّ القطاعات الحقيقية لم ترتفع، وإنَّما ارتفعت فقط كميات النفط المصدَّر فقط، ومع التعافي الواضح في سنة 2016 في الناتج المحلي من ناحية الكم ومقدار النمو (15%) والذي مرجعه ارتفاع الحصة الإنتاجية للعراق، فقد سمحت أوبك للعراق بأن يزيد من إنتاجه لكي يستطيع أن يواجه التحديات الداخلية التي تتمثَّل في عمليات التحرير والموارد التي تحتاجها، فضلاً عن التعثُّر الاقتصادي الذي كان يواجهه في السنتين السابقتين، لكن عادت الانتكاسة مرة أخرى في عام 2017 التي سجلت نمواً سالباً كذلك، ومع الارتفاع الطفيف في الناتج في السنوات اللاحقة، إلا أنَّ السنة التي انتشرت الجائحة فيها 2020 كانت مدمرة للنمو في العراق، إذ سجَّل نمواً سالباً بمقدار(-16) وهذه النسبة كارثية بكل المقاييس.

إنَّ الغرض من استعراض هكذا مؤشرات هي للتعريف والدلالة على مدى أنَّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد معرَّض للانتكاسات والارتفاع بكل يُسْرٍ؛ بسبب الارتفاع في أسعار النفط أو انخفاضها، وهذه السمة المميزة للاقتصادات الريعية) عموماً، إذ يسهم النفط فيما يقرب (54,5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من (85%) من الموازنة العراقية، وهذا يبيّن لنا

مقدار الانكشاف على الخارج ومداه، وأنَّ أيَّ أزمة سعرية مستقبلية ممكن أن تقود هذا الاقتصاد إلى الهاوية من جديد.

وفي خضم هذه الحقائق، قدَّمت سنة 2022 بكل تطوراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، لكن كانت هذه الأزمة في إحدى جوانبها طوق نجاة للاقتصاد العراقي، فالظروف التي تشكلت خدمت الخزينة العراقية بصورة كبيرة، وأزمة تضخُّم أسعار الطاقة أتت بثمار إيجابية لهذه الخزينة، فبفعل عوامل عديدة، منها نظام تحديد الحصص وَفْق اتفاق (أوبك+) الذي قلَّل الإنتاج للسيطرة على المعروض بصورة تتناسب وطبيعة الطلب العالمي المتراجع في حينها، كذلك الحرب الروسية–الأوكرانية التي أشعلت سوق الطاقة إلى مستويات قياسية، فالعقوبات التي فُرِضَت على روسيا حينها ارتدَّت ارتداداً عكسياً على الدول التي فرضتها، ممَّا أسهم في أن تصل الأرقام النفطية إلى أرقام فلكية منها أنَّ (خام برنت) تجاوز (130) دولار للبرميل في الأشهر الأولى للأزمة.

كل هذه الظروف ممكن أن نحتسبها في الآثار الإيجابية لأزمة تضخُّم سوق الطاقة، والتي جنى فيها العراق كثيراً من الأموال، حتى أنَّه لم يعد محتاجاً للاقتراض لتمويل موازنته السنوية وَفْق خبراء الاقتصاد العراقيين وغير العراقيين، ولبيان الموضوع بصورة كبيرة، يمكن أن نستعين بالجدول التالي الذي يوضِّح مقدار الإيرادات المتحقِّقة من تصدير النفط العراقي.

جدول رقم (2) الإيرادات النفطية المتحققة للسنوات (2020ـ منتصف 2022) بالدولار وأسعار النفط

السنة	الشهر	مجموع النفط المصدر في الشهر/ برميل	مجموع عوائد النفط في الشهر/ دولار	معدل سعر البرميل / دولار
2020	كانون الثاني	102,485,591.80	6,163,383,577.24	60.139
	شباط	98,347,947.43	4,841,890,911.99	49.232
	آذار	105,118,523.72	2,962,429,920.08	28.182
	نيسان	103,144,966.36	1,509,965,777.79	14.639
	أيار/ مايس	99,585,283.00	2,136,083,282.45	21.045
	حزيران	84,489,016.00	2,871,314,473.12	33.984
	تموز	85,663,290,88	3,491,767,862,13	40,762
	آب	80,494,536.00	3,492,164,762.60	43.384
	أيلول	78,388,619.58	3,172,949,120.81	40.477
	تشرين الأول	89,153,932.61	3,456,680,618.03	38.772
	تشرين الثاني	81,262,376.423	3,403,722,453.01	41.886
	كانون الأول	88,211,750.000	4,235,313,400.56	48.013
المجموع النهائي لسنة 2021		1,096,345,920.923	41,737,666,172.68	—

2021	كانون الثاني	88,922,697.000	4,765,000,467.77	53.586
	شباط	82,877,757.000	5,013,013,969.82	60.487
	آذار	88,922,697.000	4,765,000,467.77	53.586
	نيسان	88,398,319.000	5,549,517,235.88	62.779
	أيار/ مايس	89,881,268.000	5,917,932,792.99	65.842
	حزيران	86,765,589.000	6,143,106,713.41	70.801
	تموز	90,467,794.000	6,475,512,038.12	71.578
	آب	94,660,239.000	6,553,762,152.16	69.235
	أيلول	92,422,485.328	6,777,134,232.61	73.328
	تشرين الأول	96,708,660.319	7,666,495,538.75	79.274
	تشرين الثاني	98,192,317	7,610,850,117.39	77.510
	كانون الأول	101,579,927	7,391,749,038.97	72.768
المجموع النهائي لسنة 2021		1,099,799,749.647	74,629,074,765.64	—
2022	كانون الثاني	99,286,078	8,322,679,526.55	83.825
	شباط	92,790,173	8,809,162,756.92	94.936
	آذار	100,579,612	10,913,158,937.40	108.503
	نيسان	101,390,662	10,609,252,670.92	104.637
	أيار/ مايس	102,303,020	11,477,496,724.43	112.191
	حزيران	101,191,236	11,354,544,214.34	112.209
مجموع النصف الأول لـ 2022		597,540,781	61,486,294,830.56	—

المصدر : الجدول من إعداد الباحث، بناءً على معلومات جُمِّعت من موقع شركة تسويق النفط العراقي (SOMO)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط (آخر زيارة 24 / 7 / 2022) : https://www.somooil.gov.iq/exports

ومن الجدول المتقدِّم نجد أنَّ عام 2020 هو العام الأقل من ناحية الأسعار والإيرادات، فعلى مستوى السعر الذي بدأ من (60) دولار للبرميل الواحد، تهاوى ليصل إلى (14) دولار في شهر نيسان من العام نفسه، ثم أخذ بالتأرجُح بين (48-33) دولار طوال السنة، وهو ما انعكس على حجم العوائد المالية لتلك السنة، في حين شهد صعوداً ملموساً في السعر في عام 2021 محقِّقاً (80) دولار للبرميل في شهر تشرين الأول/2021، ممَّا أدَّى إلى أن ترتفع العوائد النفطية بمقدار (75%) عن السنة التي سبقتها، في حين أنَّ العوائد حتى منتصف عام 2022 اقتربت من عوائد عام 2021 كاملاً، وما نزال في منتصف العام ولم نصل إلى نهايته.

وفي حديث متصل عن الإيرادات النفطية المتحققة في هذا العام 2022، فقد أعلنت وزارة النفط العراقية في بيان لها، أنَّ ما صُدِّرَ في شهر آذار/ مارس بلغ (100.563.999) برميل، بمعدل يومي بلغ (3.244) مليون برميل، وبسعر متوسط تجاوز (110) دولار أميركي، وبإيرادات متحققة بلغت (11.07) مليار دولار، محققة بذلك أعلى إيراد لها منذ عام 1972[33]؛ وكانت قد أعلنت قبلها وفي شهر شباط/ فبراير تحديداً أنَّ العراق سجَّل أعلى معدل صادرات منذ (8) سنوات (أي: عام 2014)، إذ بلغت قيمة ما صُدِّرَ (8.5) مليار دولار، بفعل ارتفاع أسعار النفط، وبفعل الحرب، والقفزة القياسية في أسعار النفط[34].

إذ توحي المؤشرات كلها بأنَّ الاقتصاد العراقي متجه نحو النمو كأفضل اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، بالاعتماد على الموارد المتحققة من التصدير والأسعار المرتفعة، وذُكِرَت هذه التوقعات في مؤشرات البنك الدولي في تقريره الذي صدر في ربيع 2022 تحت عنوان (تسخير مكاسب عائدات النفط من أجل نمو مستدام).

ثانياً: السياسة الحكومية في الوقت الراهن وتوقعات آثار التضخُّم على العراق.

لا يمكن التسليم بأنَّ العراق قَدِمَ على نمو كبير بصورة تامة، فبعيداً عن توقعات المؤسسات الدولية التي غالباً ما تكون توقعاتها غير دقيقة، ومبنية على أساس الأرقام الموجودة، من دون الأخذ

33. صادرات العراق من النفط تحقق أعلى إيراد مالي منذ 50 عاماً، موقع الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، في 2/4/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022):
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/4/2/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D

34. المصدر نفسه.

بنظر الاعتبار الأزمات الطارئة التي قد تضرب في أي لحظة، وهنا نعني توقعاتها للعراق، إذ لا بدَّ من النظر إلى الواقع الموجود على الأرض، وسياسات الحكومة العراقية التي اتخذتها أيام الأزمة (2020)، والتي لم تصحَّح إلى الآن؛ بسبب المشكلات السياسية والصراعات الحزبية التي رافقت الانتخابات المبكرة التي أقامها العراق في تشرين الأول 2021، والتي لم تحل إشكالاتها إلى اليوم، لا بل إنَّ الوضع من سيّئ إلى أسوأ؛ بسبب الصراعات بين القوى السياسية، إذ إنَّ أهم هذه القضايا يمكن أن نبيّنها على النحو الآتي:

1. القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية بخفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي، إذ جاء هذا القرار كإجراء لمواجهة الأزمة المالية التي ألمت بالعراق أيام الجائحة، وسعياً منها في توفير السيولة اللازمة لدفع الموازنة التشغيلية العراقية، والتي هي عبارة عن رواتب الموظفين والعاملين في القطاع العام للدولة، لكن الارتدادات على هذا القرار جاءت على نحو متواصل.

إذ بموجب هذا القرار انخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة (23%)، ومع انخفاض غلة المحاصيل الزراعية؛ بسبب قلة المنتج من جهة، وظروف الجفاف التي يعاني العراق منها من جهة أخرى، تحوَّل هذا الأمر ليشكِّل ضغوطاً تصاعدية على المستهلك العراقي، إذِ ارتفع معدَّل التضخُّم العام والأساسي في المتوسط إلى (6.6%) في شهر كانون الثاني/ ديسمبر 2021 (وهو شهر تطبيق القرار بالتخفيض)، كما ارتفع التضخُّم إلى (5%) في أسعار المواد الغذائية، و(11,5%) في أسعار الدواجن، و(8,1%) في زيوت الطهي، وارتفع بنسبة (7%)، وكذلك ارتفع سعر المنتجات والخدمات الطبية بواقع (12.2%) و (13.6%) على التوالي[35].

أمَّا في الربع الأول من عام 2022، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بأكثر من (8%) على أساس سنوي؛ نتيجة لخلل العرض الذي أعقب الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ شهد العراق نقصاً في السلع الزراعية والإستراتيجية، مثل الحبوب وعلى رأسها القمح والشعير، لكن مع انخفاض قيمة الليرة التركية والريال الإيراني قلَّل من تأثير الضغوط التضخُّمية في السوق العراقية نوعاً ما[36]. وفي مناسبة الحديث عن تركيا، تُشير آخر الإحصائيات التركية الصادرة أنَّ معدَّل التضخُّم في تركيا في

35. World Bank Group, Iraq Economic Monitor "Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth", (Washington DC, World Bank: Middle East & North Africa Region, Spring 2022), P11.
36. Ibid, P11.

شهر حزيران/ يونيو بلغ (78.6%)، وهو رقم مهول وكبير جداً.

ومع أنَّ الحكومة العراقية قلَّلتِ الرسوم الجمركية ومعدل الضرائب على السلع الأساسية والغذائية المستوردة التي قاربت الصفر، إلا أنَّ هذا لم يسهم في انخفاض الأسعار مطلقاً، وإنَّما بقيت على حالها، وتشهد ارتفاعاً بين الحين والآخر؛ بسبب ارتفاع الطلب الاستهلاكي، أو المناسبات الدينية التي تضغط على الأسواق كثيراً بفعل ارتفاع الطلب فيها، وكذلك لارتفاع أسعار هذه المواد في بلدان المنشأ من الأصل.

2. التخبُّط السياسي في العراق والأزمة السياسة الراهنة، فمع إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية مبكِّراً في تشرين الأول 2021، إلَّا أنَّه لم ينتهِ إلى الآن تشكيل الحكومة العراقية؛ بسبب الخلافات والصراعات السياسية المعقَّدة بين القوى السياسية العراقية، وخصوصاً القوى السياسية الشيعية، ممَّا أدَّى إلى عدم إمكانية تشكيل الحكومة حالياً، وقد يمتدُّ الأمر إلى نهاية العام 2022، أو ينتهي إلى إعادة الانتخابات مرة أخرى، ويُدْخِل البلد في دوامة صراعات أخرى بعد إعلان نتائج تلك الانتخابات لو أُجريت (على سبيل التوقع)، وهذا معناه بقاء حكومة تصريف الأعمال، وهذه الحكومة غير مكتملة الصلاحيات، لذا إقرار الموازنة وإجراءات التصدي للتضخُّم تبقى غائبة إلى إشعار آخر، لذا فإنَّ الوضع الاقتصادي في البلد رهين بالوضع السياسي، ولأنَّه غير مستقر، فتكون الإجراءات الاقتصادية غائبة، حتى إنْ أُقِرَّ (قانون الأمن الغذائي الطارئ)؛ لأنَّ هذا القانون لا يبتعد عن أنَّه ترقيع لوضع اقتصادي مهترئ وضعيف، مفاد القول إجمالاً؛ إنَّ السياسة الاقتصادية الصحيحة المبنية على رؤية تحلِّل المعطيات غير موجودة أصلاً، وهذا يعني أنَّ العائد النفطي سيُصرَف في رواتب الموظفين فقط، من دون مشاريع أو خطط تنموية إلى إشعار آخر.

بعد كل الذي تقدَّم، والحقائق الاقتصادية والسياسية والحكومية التي ذُكِرَت تفصيلها سابقاً، ما الذي يمكن أن تُحدثه أزمة التضخُّم العالمية الحالية على الاقتصاد العراقي، أو يمكننا أن نصوغ السؤال بعبارة أخرى، ما الآثار المتوقعة لأزمة التضخُّم عراقياً؟ وكيف ستؤثِّر على الوضع الاقتصادي الداخلي؟

لإجابة هذا السؤال المتفرّع، يمكن أن نبيّن أهم الآثار التي من المتوقَّع حدوثها في العراق على النحو الآتي:

1. نظراً لأنَّ العراق يعوِّض فارق الإنتاج بالاستيراد في توفير احتياجاته من السلع الأساسية وغير الأساسية لعدم إنتاجها أو شحتها في السوق المحلية، لذا فإنَّ هذه السياسة الاقتصادية المتبعة التي تعتمد على الخارج بصورة كبيرة سياسة ستسبِّب إشكالات كبيرة مستقبلاً، فلو اطلعنا على الإحصائيات التي أوردتها وزارة التخطيط، فإنَّ إجمالي الاستيرادات للمواد السلعية غير النفطية عام 2020 –وهي الإحصائيات المتوفرة حالياً– بلغت (13.8) مليار دولار، أي: ما يعادل (16.5) تريليون دولار (سعر صرف الدولار= 1200 دينار عراقي)، مسجِّلاً انخفاضاً عن عام 2019 بمقدار (23.2%)، إذ بلغت قيمة ما استورده العراق حينها (18.1) مليار دولار، أي: ما يعادل (21.5) تريليون دينار، مع أنَّ عام 2020 هو عام الجائحة، وإعلان سياسة الإغلاق والتقشف الحكومية، وتراجع حجم الاستيراد، وهذا يعزو سبب الانخفاض في قيمة الاستيراد وليس سياسة الاكتفاء الذاتي، أو ارتفاع الإنتاج للسلع التي تُسْتَورد داخلياً، وسجَّل العجز التجاري في العام 2020 ما قيمته (10.1) مليار دولار بما يعادل (11.9) تريليون دينار عراقي[37].

وبفعل هذه الحقائق فإنَّ العراق –وَفْقاً لذلك– معرَّضٌ **لأزمة مركَّبة**، ويمكن أن نفهمها باتجاهين: **أولهما**: إنَّ المعدَّل العام للأسعار في ارتفاع بفعل الوضع العام في البلد، وعدم الاستقرار الحكومي والسياسي، وكثرة الأزمات؛ ممَّا يحفِّز على الخوف من الأوضاع العامة في البلد، وهذا يحفِّز الطلب بدافع التحوُّط من الأزمات، والمشكلات التي تحيط بالبلد، **وثانيهما**: أدَّى الارتفاع في أسعار السلع عالمياً إلى ارتفاع نسب التضخُّم في البلدان التي نستورد منها، وهذا يولِّد ضغطاً كبيراً على أسعار المنتجات التي تُسْتَورَد، وبفعل ارتفاع أسعار النقل والرسوم على السلع المذكورة ستدخل العراق بأسعار أعلى من أسعار البلد المنتج، وهذا سيؤدِّي في كل الأحوال إلى ارتفاع أكبر في داخل العراق، بمعنى آخر يمكن أن نسميها أو نطلق عليها بـ(**التضخُّم المستورد**) ممَّا سيؤدِّي إلى أن تقفز مستويات أسعار المستهلك إلى مستويات أكبر ممَّا هي عليه الآن، ما لم تجابه بطريقة أكثر تحوطاً واستعداداً.

ويمكن أن نضيف مشكلة أخرى تدفع باتجاه زيادة الاستيراد، ألَا وهي مشكلة التصحُّر والجفاف التي تضرب العراق من مدة ليست بالقصيرة؛ بفعل السياسة المائية لتركيا وإيران، التي أضرت بالعراق كثيراً، وخصوصاً تركيا التي ينبع منها نهري (دجلة والفرات)، وعدم إطلاق حصة

37. الجهاز المركزي للإحصاء–مديرية إحصاءات التجارة، الاستيرادات لسنة 2020، (بغداد، وزارة التخطيط–الجهاز المركزي للإحصاء، تموز 2021)، ص3.

العراق المائية، التي أدَّت إلى تراجع المخزون المائي، وجفاف في البحيرات والأنهار المتفرعة من النهرين، التي انعكست في تراجع كميات المحاصيل المنتجة، وخصوصاً الحبوب التي تُعدُّ من أهم المحاصيل التي يحتاجها البلد؛ لتأمين الغذاء للشعب، والمحاصيل الزراعية الأخرى التي أدَّت إلى شحتها في الأسواق المحلية وارتفاع أثمانها. وإذا ما استمر الحال بهذا المستوى فمن الممكن أن تتفاقم الأوضاع لتنتهي بكارثة بيئية زراعية في الوقت نفسه.

2. تعتمد الصناعات العراقية في أغلب إنتاجها وخصوصاً منتجات القطاع الخاص على استيراد المواد الأولية واحتياجات خطوط الإنتاج على المستورد من الخارج، وهذا ما يفسر ارتفاع أسعار المواد المصنَّعة محلياً، أو اللحوم بأنواعها، فخطوط الإنتاج الخاصة بالدواجن والأسماك والمزارع الخاصة بتربية العجول وغيرها تعتمد في الأعلاف والبروتين المغذّي لمنتجاتهم من خارج البلد، كذلك معامل الزيوت النباتية الخاصة والمملوكة للدولة تستورد موادها الأولية أيضاً، كذلك المنتجات الزراعية في الأسمدة وغيرها من المنتجات الخاصة بالتعامل مع الآفات والحشرات التي تغزو منتجاتهم، وهذه المواد –حالياً– في ارتفاع مستمر، ولا يمكن أن يُتَوقَّع أنَّها ستنخفض في المستقبل القريب، وهذا ما يفسِّر ارتفاع الأسعار ارتفاعاً سريعاً، مع أنَّ المنتجات متوفرة محلياً، فضلاً عن عدم وجود جهاز سعري كفوء يراقب تقلُّبات الأسعار، ويسيطر عليها، ويوقع العقوبات بحق المخالفين، وجشع التجار الذين يتربحون من الأزمات والمشكلات كلَّما استجدت أو حدثت، وضعف تجهيز جهاز (البطاقة التموينية) التي لا توفِّر كلَّ احتياجات العائلة العراقية، كلُّ هذه الظروف دفعت لأن يكون المستوى العام للأسعار مرتفع جداً، لذا فمن المؤكَّد أنَّها ستؤدي إلى تفاقم مشكلة العراق في ارتفاع نسب التضخُّم عمَّا كانت عليه سابقاً؛ بفعل ارتفاع معدل الأسعار عالمياً.

3. التوقعات التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليين في السنتينِ المقبلتينِ (2023–2024)، فمع أنَّ صندوق النقد والبنك الدوليين قد تنبئا بأنَّ الناتج المحلي العراقي سيكون الأعلى في منطقة الشرق الأوسط؛ نتيجة الطفرة السعرية النفطية، إذ ترى التقديرات أنَّ الاقتصاد العراقي سينمو بمقدار (5.4%) لعام 2022 مقابل (2.8%) لعام 2021[38].

إلا أنَّ تقديراتهما لتبعات الأزمة العالمية للتضخُّم تختلف كثيراً، فمن المرجَّح –وَفْقاً لهما– أنَّ الأزمة ستؤدي إلى تباطؤ النمو عالمياً في كل الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية على حدٍّ سواء،

38.Iraq Economic Monitor, Op Cit, P2.

فقد ذكر البنك الدولي في تقديراته أنَّ التضخُّم إذا ما استمر في مستوياته المرتفعة عالمياً، فإنَّ تكرار قرارات فترة الركود في سبعينيات القرن الماضي قد تطل برأسها مجدداً، ممَّا يترجم بعد ذلك إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي[39]، ممَّا يعني أنَّ العالم مقبل على فترة ركود، وهذا بدوره سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط والطاقة، ممَّا يعني تراجع الأسعار، وهذا التراجع يكون حدته بمثل حدة الركود، فكلَّما كان الركود قوياً كان الهبوط بأسعار النفط أكثر حدة، إذ يشكِّل تهديداً مباشراً لعوائد النفط العراقية، وبالنتيجة الموازنة العراقية والمؤشرات والسياسة المالية برمتها في البلد، مشفوعاً بارتفاع أسعار كبير في السلع والمنتجات وانخفاض الدخل الحقيقي بفعل سياسة الدولة بتخفيض العملة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

إذ من المقدَّر أن ينخفض النمو العالمي من (5.1%) عام 2012 إلى (2.6%) عام 2022[40]. لذا وفي ظل هذه المعطيات فمن المتوقَّع أنَّ الحكومة العراقية والاقتصاد العراقي من خلفها موجتين من الآثار، الأولى انخفاض الطلب العالمي كما هو متوقَّع للسنتين القادمتين بفعل أزمة الركود التضخُّمي التي ستضرب بفعل السياسات النقدية المتبعة لمواجهة التضخُّم في الوقت الراهن، ممَّا يعني تراجع عوائد النفط، والثانية هي استمرار الحرب في أوكرانيا والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وتأثُّر الأمن الغذائي للبلد تأثُّراً كبيراً، وحتى إن كان (اتفاق إسطنبول) في حزيران 2022 القاضي بالسماح لشحنات الحنطة الأوكرانية بالمرور مع صلاحيات التفتيش في البحر الأسود لتركيا وروسيا وأوكرانيا؛ خوفاً من توريد الأسلحة لأوكرانيا، إلا أنَّ هذه الكميات لا تفي بحجم الطلب العالمي المتواصل حالياً، وهذا معناه ارتفاع السلع الغذائية باقٍ، ومن الممكن أن يستمر لمدَّة طويلة، وهنا لا تجد الحكومة العراقية نفسها في مأزق كيفية تسوية أمورها اقتصادياً في ظل هذه الأزمة المتداخلة والمتناقضة في الوقت نفسه.

أثبتَ الجهاز الإنتاجي العراقي عدم قدرته على مواكبة الطلب المحلي المتنامي، وفي ظل تواصل الانكشاف اقتصادياً على الخارج، إذ من المرجَّح أن يكون هنالك ارتفاعات جديدة في نسب التضخُّم في البلد في السنة المقبلة على أقل تقدير، وفي ظل غياب الرؤية الاقتصادية الصحيحة، والمناكفات السياسية، والصراع المحتدم بين القوى السياسية، فإنَّ الاعتماد على المؤسسات الحكومية

39.World Bank Group, Global Economic Prospects, (Washington DC, World Bank, June 2022), P117.
40. Ibid, P11.

في مواجهة هذه الظروف يكاد يكون ضرباً من الخيال، حتى في ظل إجراءات البنك المركزي العراقي التي تظل في حدود السياسة النقدية التي لا تقدِّم شيئاً يُذْكَر؛ بسبب تخلُّف القطاع المصرفي العراقي تخلُّفاً كبيراً. كلُّ هذه الإشكالية يجب أن تواجه بتخطيط اقتصادي، ومن الممكن أن يخرج الاقتصاد من عنق زجاجة التضخُّم، واستمرار الحال كما هو الآن ينبئ بأزمة جديدة للاقتصاد العراقي.

نفهم ممَّا تقدَّم أنَّ أزمة التضخُّم العالمية سيكون لها آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، وإن بدت للوهلة الأولى مفيدة؛ لأنَّها أدَّت إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن الجوانب الأخرى فيها ستؤدِّي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد العراقي في ظل عدم مقدرته على استيعاب الطلب المتنامي، وضعف قطاعاته الزراعية والصناعية التي يجب أن تواكب هذا التزايد في الطلب.

الخاتمة:

في خضم الأزمة العالمية الراهنة، فإنَّ من المتوقَّع أن تؤثر التبعات المترتبة عنها في التأثير سلبياً على الاقتصاد العراقي، وإن بدت للوهلة الأولى أنَّ فيها طوق نجاة للوضع المالي الذي كان يعاني تحت وطأة جائحة كورونا (COVID19)، لكن هذه الإيجابيات سرعان ما تضمحل؛ بسبب التوقعات بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، والكساد الذي سيحدث بفعل ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، وتوقف سلاسل التوريد سواءً للسلع الغذائية أم المواد الأولية في الصناعات المتقدِّمة، لذا فإنَّ آثار التضخُّم ستنتقل إلى العراق مع السلع والمنتجات المستوردة، مع الأخذ بنظر الاعتبار التحوُّط من الانخفاض في أسعار النفط، والتي بدت طلائع تشكلها من الآن، مع التوسُّع في زيادة إنتاج النفط من قبل مجموعة الدول في (أوبك+) والتي ستكون بداية لانخفاض الأسعار، لذا لزاماً على الجهات المختصة في الحكومة أن تهيأ خطة بديلة فيما لو آلت الأوضاع لما نتوقعه مستقبلاً، لذا نرى من الأجدى أن تضع الحكومة العراقية الحالية مجموعةً من الخطط على النحو الآتي:

1. العمل على رفع نسبة الخزين الإستراتيجي من المحاصيل الإستراتيجية وخصوصاً الحبوب، مع أنَّ الوضع مستقر إلى الآن، إلا أنَّ الحكومة لا تمتلك إلا خزيناً يكفي لمدة (3 ـ 6) أشهر في أفضل الحالات، ومع أنَّ البرلمان العراقي أقر ضمن قانون (الأمن الغذائي الطارئ شراء (5) مليون طن، إلا أنَّ هذا لم يرَ النور إلى الآن.

2. حل مشكلة المياه مع دول الجوار بأسرع وقت ممكن؛ لأنَّنا مقبلون على موسم زراعة الحنطة في بداية الشتاء، ومع النقص الحاصل في الموارد المائية وشحة الأمطار في السنوات السابقة، فإنَّ

مقدار المحاصيل ستتراجع بصورة مؤكدة، لذا على الحكومة ووزارة الموارد المائية ووزارة الخارجية أن تحث الخطى؛ لزيادة الإطلاقات المائية التي من شأنها أن تزيد نسبة المحاصيل من الحبوب التي تمنح العراق أمناً غذائياً رصيناً.

3. حل مشكلة الأسمدة التي يعاني منها الفلاحين، وتوفيرها بسعر مدعوم؛ لأنَّ أسعارها ارتفعت ارتفاعاً كبيراً جداً، ولأنَّ المنتِج الأول للأسمدة هي روسيا، وهي الآن تحت طائلة العقوبات؛ إذ إنَّ الانتظار حتى بداية الموسم الزراعي سيخلق مشكلة كبيرة، كما أنَّ على وزارة الصناعة أن توفر كل السبل لإنجاح المصانع المحلية التابعة لها؛ لكي تنتج وتوفر حاجة السوق المحلية على الأقل، والعراق له تجربة ناجحة مع هذه الصناعات سابقاً، لدعم الفلاحين والمزارعين لتوفير المنتجات للأسواق المحلية.

4. تهيئة خطة اقتصادية ومالية تستوعب الانخفاض المتوقع في الأسعار؛ لأنَّ المتتبّع للتصريحات والبيانات، يرى أنَّ الحكومة مطمئنة للأوضاع المالية، وتبني خططها على أساس الأسعار المرتفعة، ولا تأخذ بالحسبان الانخفاض المفاجئ، أو السريع بالحسبان، وذلك عبر صرف كل الأموال المتحققة لديها، من دون أن تُحوَّل إلى حسابات يمكن استخدامها في الأزمات دون الحاجة للقروض.

5. العمل على السيطرة الحقيقة على الأسواق، ومراقبة الأسعار، وكبح جماح الارتفاع المفرط بفعل التلاعب في الأسواق عبر التجار، لما فيه من خطر كبير على المستهلك المحلي الذي سيعجز عن توفير المنتجات الضرورية لسد احتياجاته وعائلته من المواد الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

6. العمل على استثمار القطاعات التي تلقى رواجاً وعملاً فيها، وخصوصاً قطاع البناء والإسكان، عبر توفير مواد البناء محلياً، والابتعاد عن الاستيراد؛ لأنَّ قطاع الإسكان هو القطاع الأنشط حالياً في العمل، والبنى التحتية موجودة تحتاج فقط أن تؤهَّل وتدخل للعمل، ومن الممكن أن تمنع المؤسسات الحكومية الارتفاع المفرط فيها؛ لأنَّ هذا القطاع معتمد على الاستيراد اعتماداً كبيراً.

إنَّ الاقتصاد المعولم في الوقت الراهن، أهم ما فيه هو انتقال الأزمات من مكان إلى آخر بسرعة كبيرة، وأكثر الدول التي من الممكن أن تتضرَّر هي الدول النامية، أو التي يعاني اقتصادها من الأصل، والعراق من ضمن هذه الدول، لذا على الإجراءات الحكومية أن تستعدَّ لمثل هذه الأزمات قبل أن تحل في أي لحظة، وتبقى تتزايد دون حل أو سيطرة عليها.

المصادر:

1. أكبر زيادة منذ نحو ثلاثة عقود .. الفيدرالي الأميركي يرفع سعر الفائدة 75 نقطة أساس ودول تعلن قرارات مماثلة، موقع الجزيرة مباشر، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 15/6/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022):

https://mubasher.aljazeera.net/news/2022/6/15/%D8%A7%D9%84%D9%

2. الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرفع سعر الفائدة 75 نقطة أساس للمرة الثانية في غضون شهور، شبكة (CNN بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) 27/7/2022، على الرابط (آخر زيارة:27/7/2022):

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/07/27/fed-meeting-interest-rates-75-basis-points

3. البنك الدولي، الفصل الأول: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (أخر زيارة : 23 / 7 / 2022)، WDR 2022 Chapter 1. الفصل الأول (albankaldawli.org)

4. الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية إحصاءات التجارة، الاستيرادات لسنة 2020، (بغداد، وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء، تموز 2021).

5. المركزي الأوروبي يزيد الفائدة 50 نقطة: الأولى منذ 2011 والأكبر منذ 22 عاماً، موقع صحيفة (العربي الجديد) اللندنية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 21/7/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022): المركزي الأوروبي يزيد الفائدة 50 نقطة لأول مرة منذ 2011 (alaraby.co.uk)

6. الولايات المتحدة الأميركية تخطر الأمم المتحدة بانسحابها من اتفاق باريس لتغير المناخ، أخبار الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 4 /11/2019، على الرابط (آخر زيارة 23/7/2022):

https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043131

7. بيان حقائق: الجفاف وآثاره الاجتماعية و الاقتصادية، الأمم المتحدة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (آخر زيارة 23/7/2022):

https://www.unccd.int/sites/default/files/2020-03/IWGDrought-Factsheets_AR-final.pdf

8. بيانات البنك المركزي العراقي، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (آخر زيارة 24/7/2022):

https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=108

9. تسجيل أعلى مستوى للتضخم في الولايات المتحدة خلال 40 عاماً مدفوعاً بأسعار النفط القياسية، شبكة (CNN بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) 14/7/2022، على الرابط (آخر زيارة:24/7/2022):

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/07/14/cpi-inflation-june

10. خالد المنشاوي، هل يزحف الاقتصاد العالمي نحو التضخُّم المدمر في 2022، صحيفة (إندبندنت بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت (12/1/2022)، على الرابط (آخر زيارة 24/7/2022):

https://www.independentarabia.com/node/291251/%D8%A7%D9%82%D8%A

11. خبراء: ألمانيا تتعرض إلى أسوء موجة جفاف منذ عام 1766، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 23 /6/2022، على الرابط (آخر زيارة 23/7/2022):

https://www.dw.com/ar/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-

12. ديزموند لايمان، الأرقام لا تكذب: الاقتصاد الأميركي في مأزق، سلسلة ترجمات مركز حمورابي، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 6/6/2022).

13. صادرات العراق من النفط تحقق أعلى إيراد مالي منذ 50 عاماً، موقع الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، في 2/4/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022):

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/4/2/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D

14. صدمات الحرب: اتجاهات الاقتصاد العالمي 2022 بين تباطؤ النمو وتفاقم التضخُّم، إعداد هدير خالد، سلسلة رؤى عالمية، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 21، حزيران/ يونيو 2022).

15. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تحدث انتكاسة في التعافي العالمي، (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، نيسان/ أبريل 2022).

16. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار السادس عشر (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، نيسان/ أبريل 2022).

17. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990)، ص632.

18. غلاء الأسعار وتضخم قياسي: بريطانيا تواجه أكبر موجة إضرابات واحتجاجات في تاريخها، قناة الجزيرة القطرية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) 28/7/2022، على الرابط (آخر زيارة 28/7/2022):

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/7/28/%D8%BA%D

19. ماري بانغيستو وأكسل فان تروتسينبيرغ، القيود التجارية تشعل أسوأ أزمة غذائية منذ عشر سنوات، مدونات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 7/6/2022، على الرابط (آخر زيارة: 24/7/2022):

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alqywd-altjaryt-tshl-aswa-azmt-ghdhayyt-mndh-shr-snwat

20. مستشار الكاظمي يكشف عن ديون الثلاث سنوات ضمن إستراتيجية التسديد، وكالة الأنباء العراقية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، في 6/4/2022، على الرابط (آخر زيارة: 27/7/2022):

https://www.ina.iq/153087--.html

21. نورول روبيني، الديون العالمية المصحوبة بركود تضخمي تلوح في الأفق، سلسلة الرصد الإستراتيجي، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، حزيران 2022).

22. هل تشهد بريطانيا أكبر ارتفاع لأسعار الفائدة في 25 عاما؟، صحيفة (إندبندنت بالعربية)، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت (30/7/2022)، على الرابط (آخر زيارة 30/7/2022):

https://www.independentarabia.com/node/356936/%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8F

23. World Bank Group ,Global Economic Prospects,)Washington DC ,World Bank ,June.(2022

24. World Bank Group, Iraq Economic Monitor "Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth", (Washington DC, World Bank: Middle East & North Africa Region, Spring 2022).